الجمهورية العربية المتحدة

معهد التخطيط القومى

مذكرة ٦١٣

محاضرات فى التخطيط الاقتصادى

للدكتور محمد مبارك حجير

أدوات التخطيط الاقتصادى

فى الاقتصاديات الاشتراكية الكاملة التوجيه

القاهرة
٣ شارع محمد مظهر - بالزمالك

أدوات التخطيط الأقتصادى

فى الاقتصاديات الاشتراكية
الكاملة التوجيه
المحاضرة رقم ١٥

*

يتعين علينا قبل استعراض أدوات التخطيط الأقتصادى فى الأقتصاديات الاشتراكية الكاملة التوجيه ان نشير الى الأساس التخطيطى الذى تستند اليه وتصدر عنه - الا وهو التوازن فى ظل التخطيط الأقتصادى الشامل . وآية ذلك أنه يوجد فى الاتحاد السوفيتى - بأعتباره الدولة الأم للأقتصاديات المنوه بها والمثال النمطى لها - نوعان مرتبطان من التوازن .

التوازن العينى
والتوازن النقدى

أما التوازن العينى فيتمثل بايجاز فى تحديد أهداف الخطه على مستوى عينى - أى فى صورة كميات الانتاج المستهدفة من مختلف السلع على أساس مقتضيات التوازن العام بحيث يتعادل أنتاج كل سلعة مع مقدار الاحتياجات اليها وذلك بالاستعانة بمختلف المعاملات الفنية التى تحدد العلاقة بين كمية المنتج من مختلف السلع وبين مقدار المستخدمات اللازم توافرها لهذا الغرض مما تصوره الموازين التخطيطية .

أما التوازن النقدى فيقتضى تحديد الأسعار المختلفة لجميع السلع على أن يؤخذ فى الأعتبار ما يستوجبه التوازن المالى العام من تعادل الدخول الموزعه مع العرض الكلى للسلع الاستهلاكية وما يتطلبه التوازن النقدى الجزئى من تعادل قيمة الأنتاج من كل سعلة مع قيمة المستهلك منها الأمر الذى يتضمن تساوى مجموع الأجور المدفوعة مع أجمالى قيمة المنتجات الاستهلاكية كما يعنى أن قيمة الانتاج لجميع السلع الوسيطة والانتاجية تساوى قيمة المستهلك منها فى أنتاج مختلف السلع الاستهلاكية والوسيطة والانتاجية .

ويقتضى هذا التوازن وجود نوعين من الموازين :

النوع الأول : موازين الأنتاج والموارد وهى التى تصور التوازن بين الأهداف التجميعية للناتج وبين الموارد الكلية المتاحة للمجتمع بما فيها القوى العاملة .

فيجب أن يتساوى الميزان بين جميع أهداف الناتج وبين العوامل الأنتاجية الكلية المتاحة مثل القوى والنقل .

ويلاحظ أن عدم توازن هذه الموازين يسبب مشاكل خطيرة للاقتصاد القومى كله وللخطة الاقتصادية .

أما النوع الثانى فنهو موازين الناتج ومكوناته Backward Balances وهذه الموازين تساعد على التأكد من أن كل هدف مادى يكون منسقا فى ذاته داخليا .

وتصور هذه الموازين التوازن بين الناتج النهائى وبين العناصر المتعددة التى تدخل فى أنتاجه .

ويلاحظ أن التخطيط السليم يقتضى ان يرتبط تحقيق هدف فى صناعه باستخدامه فى الصناعات الأخرى وذلك تأسيسا على ترابط الأنشطة الاقتصادية ترابطا يجعل ناتج صناعة ما أستخدما لصناعة أخرى .

ويؤدى أحكام هذه الموازين الى تلافى الاختناقات فى الانتاج .

ويوجد فضلا عن هذا نوعان آخران من الموازين العرضية — يتمثل أولهما فى موازين التوطين التى تستوجب تحديد المواقع التى سيتم فيها أنتاج المنتجات قبل تحديد أهداف الانتاج بحيث يمكن بواسطتها أن تخفض الى أدنى حد تكاليف النقل وبحيث يتاح تيسر الحصول على المواد الأولية والقوى العاملة .

أما النوع الثانى من الموازين العرضية فهو الموازين النقدية التى تحقق التوازن النقدى للاقتصاد القومى بين جملة دخول الأفراد المهيأه والموجهة للانفاق الاستهلاكى وبين مقدار السلع الاستهلاكية المتاحة للمستهلكين كما انها تحكم التوازن بين ذلك الجزء من الدخول الذى يستخدم للاستثمار الخاص وبين مقدار السلع الاستثمارية المتاحه ، هذا فضلا عما يجب أن يتحقق فى القطاع العام من توازن بين جملة المدفوعات والمتحصيلات وكذلك من الموازنة بين الموارد المالية المتاحة للاغراض الاستثمارية وبين مقدار السلع الاستثمارية المنتجة والمستوردة .

واذا ما القينا نظرة على أدوات التخطيط فى الأقتصاديات الاشتراكية ذات التخطيط الشامل لألفيناها تتمثل فيما يلى :—

أولا — ميزان الأقتصاد القومى — ويتمثل هذا الميزان فى بيانات اقتصادية وعلاقات تظهر السمات المميزة للعملية الكلية لاعادة الانتاج فى الاقتصاد القومى خلال فترة معينة مظهرا يتداول اجمالى الناتج الجارى للاقتصاد القومى كله مع التدفقات النقدية المقابلة وتوظيف واستغلال الأصول الانتاجية وكذلك العلاقات الأقتصادية الدولية ومستوى المعيشة .

ويعرض هذا الميزان تصويرا مختصرا لكل ما يجرى فى الاقتصاد القومى بمشاكله وعقابته مع توضيح التغير فى علاقات الملكية والزيارات فى القوى الأنتاجية للمجتمع والتحسن الطارىء على مستوى المعيشة — بحيث أنه يمكن ان نستبين منه ما اذا كان يوجد تناسب فى التنمية الأقتصادية — أى ما اذا كانت معادلات التوازن الضرورية موجودة وما اذا كانت عملية النمو للعلاقات الأقتصادية الأساسية متناسقه مع القوانين الأقتصادية بوجه عام ومع قوانين التوسع فى أعادة الانتاج بوجه خاص .

ويؤسس هذا الميزان على النظرية الماركسيه لاعادة الانتاج وهو يستخدم فى تعميم السياسة الاقتصادية وفى التحقق من توافر التناسق بين أهداف الخطه وكذلك بين الخطط الجزئية كما أنه يفيد فى التأكد من أن التغيرات الهيكلية المتضمنه فى هذه الخطط تتوافق مع الأهداف النهائية .

هذا فضلا عن أنه يستخدم للرقابة على تنفيذ الوسائل المستخدمة للتوصل الى الاغراض المستهدفة .

ولما كان هذا الميزان مؤسسا على الاحصاءات المتعلقة بالماضى مع الاخذ فى الاعتبار الاغراض والاهداف الاقتصادية العامة التى ترسمها الحكومة مستقبلا ومعدل الزيادات المستقبلة فى السكان والنمو المنتظر للتقسيم الدولى للعمل فيما بين الدول الاشتراكية والضرورات التكتيكية لاعادة تنمية وبناء الفروع الانتاجية فأنه يستخدم للتوصل الى مقدرات التنمية للخصائص الاساسية أى البيانات الاقتصادية الاساسية والعلاقات لجميع الاقتصاد القومى وقطاعاته واقسامه وميادينه

وفروعه مما يمكن أن يتخذ أساسا لوضع الخطة الاقتصادية الطويلة الأجل • ويمكن أن يستخدم هذا الميزان خلال سير الخطة كأداة لتنسيق أهدافها الجزئية (خطط الفروع الأنتاجية وخطط الاستثمار وخطط التمويل) •

وتتضمن الموازين القيمية ثلاثة أنواعها بيانها كالتالى :

١ــ ميزان الناتج القومى الكلى ــ وهو يصور موارد واستخدامات لاجمالى الناتج القومى وتحليله تبعا لوسائل الانتاج وأجزائها الهامة وكذلك تحليل وتركيب الناتج القومى وفقا للاستهلاك الانتاجى

ويصور هذا الميزان أيضا تحليل تركيب أجمالى الناتج القومى وفقا لمجاميع الناتج والقطاعات والفروع وكذلك موازين المصادر والموارد لتوزيع مجاميع المنتجات مبينه للتدفقات السلعية كما يوضح تطور أسعار الناتج السوقى والمجاميع الاساسية للمنتجات •

ويربط هذا الميزان بين المحاسبة الكمية والمحاسبة القيمية ويصور هذا الميزان على النحو التالى :

الانتاج	أجمالى الاستثمار والاصلاحات
الواردات	فى محيط الانتاج
المأخوذ من أحتياطى الحكومة	فى محيط الاستهلاك
المأخوذ من المخزون	المواد الخام المستهلكه والقوى
المصادر الآخرى	فى محيط الانتاج
	المضاف الى المخزون
	المضاف الى أحتياطى الحكومة
	العرض فى محيط الاستهلاك من غير السكان
	استهلاك السكان الشخصى والعائلى
	الصادرات
	أحتياطى الخطة
جملة	جملة

ونرى أن نشير الى أن الانتاج فى هذا الميزان يؤخذ ويفسر على هدى المفهوم الماركسى الذى يتحصل فى كل جهود العمل التى تنصب على المادة بغرض تهيئتها لاشباع الحاجات

الاقتصادية وأن كان قد توسع فى هذا المفهوم بحيث أصبح يشمل الخدمات المكملة لمجرى الانتاج المادى والمساعدة على الانتاج السلعى بحيث تتبلور فى ناتج مادى .

ويقوم الانتاج الكلى على أساس الأسعار الجارية لاجل تخطيط الانتاج المزمع تسويقه وتصميم الخطة المالية .

ويستخدم فى تقويم الانتاج الكلى كذلك الأسعار المقارنة المتمثلة فى أسعار الانتاج خالية من الضريبة على رقم الأعمال والتى نقصد من ورائها قياس زيادة الانتاج الكلى وتطور الانتاجية ومتابعة تنفيذ الخطة .

٢ — موازين الدخل القومى — تصور هذه الموازين الدخل القومى على أساس المفهوم الماركس والذى يتكون من أجور موظفى الأدارة الحكومية والأجور النقدية والعينية للقوات المسلحة زائدا دخول أصحاب المهن الحرة والقائمين بالخدمات الشخصية واستهلاك رأس المال .

ويصور هذا الميزان على النحو التالى :

التوزيع الأولى للدخل القومى .

الدخل القومى (على أساس	الأجور
القطاعات الأنتاجية	الأرباح
وصور الملكية	دخل المؤسسات التجارية
	دخل مؤسسات الائتمان
	الضريبة على رقم الأعمال

٣ — موازين الايراد والمنصرف = اذا كان التوزيع الاولى للدخل القومى يصور وفقا للجدول السابق فأن التوزيع الثانى يتم بقصد احقاق تطابق بين الأرصدة النقدية والأرصدة الحقيقية للناتج القومى مما يستدعى تصوير ميزان ايراد ومنصرف للمجموعات التالية : —

الدوله — البنوك — الأهالى — الصناعات المؤممه — الصناعات الخاصة (القطاع الخاص) الزراعة الخاصة — الزراعة المؤممة — القطاع التعاونى للريف — القطاع التعاونى للمدن .

ويمكن أن يصور هذا الجدول تصويرا مبسطا على النحو التالى : —

- استخدامات الدخل القومى :

الدخل القومى

الاتفاق الاستهلاكي على :-

١- الاصول الثابته فى مؤسسات الانتاج

٢- الاصول المتداولة فى مؤسسات الانتاج

٣- احتياطيات الدولة

٤- احتياطيات مجلس الوزراء

الانفاق الاستهلاكى :

أ - الخاص

ب - الجماعى

أما الموازين العينيه فتستهدف أحداث توزيع متناسق لعوامل الانتاج وفقا لاهداف الخطة المحددة على أساس الامكانيات الطبيعية والفنية للبلاد .

وتتضمن هذه الموازين نوعين رئيسيين هما :

النوع الأول : موازين القوى العاملة : وهى تلعب دورا هاما فى تصميم الخطة الاقتصادية نظرا لما لحجم القوى العاملة وتقسيماتها وتوزيعها ومستواها الفنى ومعدل زيادتها من أثار على تحديد امكانيات الانتاج .

وتعد هذه الموازين على المستويات التالية :

أولا : بالنسبة الى الماضى لتبيان العوامل الديناميكية التى تؤثر على تغيير حجم ونوع وانتاجية القوى العاملة .

ثانيا : بالنسبة الى الحاضر وذلك عن السنة الجارية وقبل وضع الخطة الاقتصادية وموازين الدخل لاجل تحديد القوى العاملة من حيث كمها ونوعها توصلا الى تقدير الحدود القصوى للانتاج

ثالثا : بالنسبة الى المستقبل وذلك على أساس الماضى وبقصد التحقق من توافر التناسق فى الخطة المستقبلة وللتأكد من امكان تنفيذها .

ميزان الارض : ويعتبر هذا الميزان من الموازن المادية الهامة المستخدمة فى تخطيط التنمية الزراعية .

وهو يبين المساحة المزروعة ويعطى صورة عامة لاستغلال جميع الارض فى الدولة .

ويساعد هذا الميزان على التعرف على امكانيات مزيد من التحسين فى استغلال الارض وعلى الوقوف على وضع الارض غير المستغلة أصلا او تبعا ضمن دائرة الاستغلال الزراعى .

أما النوع الثانى فهو الموازين المادية التى تقابل جداول المستخدم ـ المنتج التى سبق شرحها وذلك نظرا لانها تحقق وتعكس التداخل بين أوجه النشاط الانتاجى على أساس المعاملات الانتاجية الفنية .

وتختلف هذه الموازين عن جداول ليونتيف من النواحى التالية :ـ

١ـ مشكلة الاستثمار ـ حيث يراعى فائض القدرة الانتاجية للتوصل الى حجم الاستثمار الضرورى لاحداث زيادة معينة فى الانتاج .

٢ـ مشكلة التوقيت التى يعالجها التخطيط الاقتصادى حيث تستلزم زيادة انتاج سلع معينة توفير زيادة سابقه فى وسائل الانتاج .

٣ـ مشكلة التقدم الفنى ـ التى تراعى عند تقدير نسب الاستهلاك الوسيط من مختلف المنتجات الوسيطة .

٤ـ مشكلة المخزون ـ حيث يظهر نقص المخزون فى جانب الايرادات (المنتج) وزيادتها فى جانب المصروفات (المستخدم)

٥ـ مشكلة التجارة ـ حيث تخضع التجارة باعتبارها وسيطا اجباريا للتخطيط الامر الذى يضيف الى أهمية تحديد مقدار الانتاج واسعاره .